

الفصل الثاني: أهداف التدقيق المالي والتأكدات التي تحكم المهمة

تمهيد

تم التطرق أنفا إلى مجموعة من التعاريف، والتي انصبت في مجملها في أن عمل المدقق يهدف إلى بلورة رأي يقيم من خلاله جودة المعلومة المالية. ولبلورة هذا الرأي من خلال تقرير مؤسس، وجب وضع مجموعة من التأكدات والتي من خلالها يمكن الحكم على جودة المعلومة المالية.

1. التأكدات العامة لمهمة التدقيق (Les assertions générales de l'audit)

على الرغم من اختلاف مهمة المدقق من مهمة تدقيق قانونية إجبارية، مستمرة، شاملة... أو مهمة تدقيق تعاقدية اختيارية، ظرفية وجزئية... يبقى وأن التأكدات العامة الواجب توفرها في عملية التدقيق متماثلة إلى حد بعيد، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1 الدقة (L'exhaustivité)

لتحقيق ذلك يجب توفر شرطين:

- يجب أن تكون الحسابات المسجلة في القوائم المالية الممسوكة مرآة عاكسة لكل العمليات التي قامت بها المؤسسة. إن غياب هذه الصورة، يفسر بأخطاء السهو والنسيان أو التدليس، التي لها علاقة مباشرة بتسجيل ما لم يحدث أو تجنب تسجيل ما حدث فعلا.
- يجب أن تكون كل عملية مرتبطة بالدورة المالية المعنية محتواة في القوائم المالية لنفس السنة. و تشترط الصورة الصادقة للقوائم المالية احتواء هذه القوائم لكل المعلومات الخاصة بالسنة المعنية.

2.1 الوجودية (L'existence)

يقصد بالوجودية، توفر دليل مادي ملموس أو وثيقة تثبت ما تم تسجيله في الوثائق المحاسبية الممسوكة خلال السنة، والقوائم المالية عند نهايتها.

يجب التفرقة عند تناول هذا التأكيد بين الوجود المادي و الفعلي لمكونات قائمة المركز المالي، بعبارة أخرى هناك أصول يمكن التحقق من وجودها الفعلي والمادي في نفس الوقت (التثبيات، المخزونات...). بالمقابل يقصد بالوجود الفعلي للعناصر غير المادية كالديون مثلا، وجود ما يثبت هذه العناصر خلال دورة معينة.

3.1 الملكية (La propriété)

كان يقصد بالملكية وفق المخطط المحاسبي (PCN) لسنة 1975، امتلاك أصل معين بغض النظر عن استغلاله الفعلي. بالمقابل يقصد بالملكية - وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) لسنة 2007- ما تمتلكه المؤسسة فعلا أو هناك أفاق لتملكه (الحيازة وفق عقد إيجار تمويلي) ويدخل بصفة فعلية في استغلال الشركة. أما بالنسبة لعناصر الميزانية (قائمة المركز المالي) كالديون مثلا، فالملكية تحدد بأدلة ثبوتية تثبت وجودها.

4.1 التقييم (L'évaluation)

يقتضي هذا المبدأ تقييم كل العمليات والموجودات حسب ما تمليه المعايير المحاسبية المعمول بها (القيمة التاريخية، القيمة العادلة...).

ما يمكن قوله في هذا الصدد، أن هناك جانب من الذاتية الذي لا يمكن للمقيم أن ينسلخ منه. ويبقى عمل المدقق هو التأكد من أن الظروف الزمنية والمكانية إضافة إلى كفاءة، خبرة وحنكة المحاسب هي المتحكمة في التقييم وليس ظروف غير واقعية، تملها أطرافا ما للتلاعب بالحسابات (La cuisine des comptes)، مثل ما حدث مع أشهر الفضائح في نهاية القرن 20 وبداية القرن 21.

5.1 التسجيل المحاسبي (La comptabilisation)

يتمثل التسجيل المحاسبي في الترجمة المادية لما يجري يوميا في المؤسسة من نشاطات، وفق لغة محاسبية ومنهجية متعارف عليها، تنظمها المعايير والقوانين منذ ظهور العملية لأول مرة وتسجيلها في اليومية، وصولا إلى القوائم المالية السنوية.

إن جودة المعلومة المالية في القوائم المالية النهائية، ما هي إلا صورة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي لانتقال المعلومة من جهة، و من جهة أخرى متابعة كل ما يجري وعدم إغفال تسجيله في وقت حدوته ضمن الوثائق اللازمة، مع مقارنته دوريا مع قوائم شاملة بغرض التحقق.

هناك عمليات تؤثر على نتيجة الدورة، والتي قد تولى لها أهمية أكبر من العمليات التي ليس لها تأثيرا على النتائج. كما أن هناك عمليات استثنائية يجب التوقف عندها لتقييمها بطريقة صحيحة، عكس العمليات الدورية والمتكررة التي يتم تسجيلها مباشرة.

إن عمل المدقق لا يكتفئ كثيرا للحسابات المتكررة والتي يتم الحكم عليها بصفة مباشرة، نظرا لتوفر الأدلة و الوثائق لمتابعة تطورها من جهة، و من جهة أخرى توفر شاهد المقارنة، و المتمثل في قيم تلك الحسابات في السنوات السابقة. إلا أن الحوادث الاستثنائية، غير الدورية و غير العادية، هي التي يجب أن يتوقف عندها المدقق للتساؤل عن سبب وقوعها، حجم تأثيرها و كذا مجال تأثيرها...

2. التأكدات الأخرى المرتبطة بإعداد و عرض القوائم المالية

بالإضافة إلى التأكدات العامة التي انطلق منها المدقق، و التي ركزت على التسجيل المحاسبي، يجب بعد ذلك متابعة مسار ذلك التسجيل نحو التصيد، وصولا إلى القوائم المالية النهائية و ملاحقتها.

إذن هناك تأكدات أخرى، يسعى المدقق من ورائها متابعة انتقال المعلومة المالية إلى مستقرها النهائي، ألا وهي القوائم المالية النهائية. من بين هذه التأكدات يمكن ذكر:

1.2 التأكد من قيمة أرصدة حسابات الميزانية

تتمثل في عملية التأكد من مكونات الرصيد المعني للأصل أو الخصم و كذا مبلغ الرصيد كما يلي:

- للتأكد من رصيد حساب أساسي للأصول و الخصوم، يجب التحقق قبل كل شيء من أرصدة الحسابات الفرعية المكونة للحساب الرئيسي. مثلا حالة مؤسسة صناعية تستهلك 20 نوعا من المواد الأولية و اللوازم، فعند التأكد و التحقق من (ح/31 مواد أولية و لوازم)، يجب التحقق من أرصدة كل نوع من المواد الأولية العشرة المكونة لها.
- للتأكد من مبلغ رصيد حساب ما، يجب التحقق من طرق التقييم التي تم اعتمادها و كذا الأدلة المرافقة لها، لاسيما: الاهتلاكات، خسائر قيم عناصر الأصول (التثبيات، المخزونات، الزبائن)، بالإضافة إلى مؤونات عناصر الخصوم.

2.2 التأكيد من إعداد و عرض القوائم المالية و ملاحظتها

بعد التحقق من التسجيل المحاسبي، ثم الأرصدة الخاصة بكل حساب فرعي أو أساسي، نصل في الأخير إلى إعداد القوائم المالية و عرضها. ولإعداد و عرض هذه القوائم المالية و جب التأكيد مما يلي:

- ترتيب الحسابات المكونة للقائمة المالية ترتيبا منطقيًا؛
- تجميع الحسابات الفرعية بطريقة صحيحة، بحيث يحتوي الحساب الرئيسي على مكوناته الحقيقية؛
- الاكتراث لملاحق القوائم المالية، التي تشرح أسباب اختيار طريقة تقييم دون سواها (طرق اهتلاك التثبيتات، طرق تسعير مخرجات المخازن...). يضاف إليها النص صراحة عند تغيير طريقة التقييم و التسجيل المحاسبي، و الأسباب المؤدية لذلك.